



## السلوكيات المتوقعة من موردي ADM

تدرك شركة ADM أن النجاح الذي نحققه يعتمد بالأساس على العلاقات السليمة التي نبنيها مع الموردين، وبالتالي تسعى جاهدةً إلى تعزيز علاقة عمل متبادلة المنفعة استنادًا إلى أعلى معايير السلوك الأخلاقي. نحن نحرص على اختيار الموردين بعناية لنضمن مشاركتهم التزامنا بمعايير النزاهة. يُتوقع من موردي ADM ممارسة الأعمال بإنصاف وبصورة أخلاقية وبالامتثال لكل القوانين واللوائح المعمول بها في كل الأوقات. كذلك، يُتوقع من الموردين فهم المبادئ التالية والالتزام بها.

- **الرشوة** - تحظر ADM الفساد بأي شكل كان وتتوقع المثل من مورديها. ويعني ذلك أنه لا يجوز للموردين تقديم أو قبول أي رشوى، أو عمولات مرتجعة، أو أي مدفوعات غير أخلاقية أخرى عند التعامل مع مسؤول حكومي أو مع أي شركة أخرى. يتعين على الموردين الامتثال في كل الأوقات للقانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية بالإضافة إلى كل القوانين المحلية لمكافحة الفساد التي تحظر الرشوة التجارية والحكومية. تستوجب شركة ADM الموردين المشاركة في عملية مراجعة تقصي المعلومات قبل التعامل مع مسؤول حكومي بالنيابة عن الشركة.
- **السجلات التجارية والمالية** - نتوقع من الموردين المحافظة على دقة الدفاتر، والسجلات، والحسابات المالية المرتبطة بأعمالها مع ADM. يتعين على الموردين الاحتفاظ بالحسابات الخاصة بكل المدفوعات (بما فيها أي هدايا، أو وجبات طعام، أو وسائل ترفيه، أو أي عرض قيم) التي تم تسديدها بالنيابة عن ADM أو من الأموال التي وفرتها ADM. ويجب على الموردين تزويد ADM بنسخة عن هذه الحسابات عند الطلب. وقد يُطلب أيضًا من الموردين الاحتفاظ ببعض الوثائق المتعلقة بسلامة الأغذية وتتبع المنتجات (تعقب المصدر).
- **هدايا الأعمال ووجبات الطعام والترفيه** - يجب على الموردين تجنب عرض رحلات السفر، أو وجبات الطعام المتكررة، أو الهدايا الباهظة الثمن على موظفي ADM. أما وجبات الأعمال العادية والتذكارات التذكارية الصغيرة ذات القيمة الإسمية، فتعتبر مقبولة. أي هدية نقدية أو ما يعادل النقدية مثل بطاقات الهدايا النقدية هي محظورة.
- **تضارب المصالح** - لا يجوز أن يكون لموظفي ADM أي مصلحة مالية أو ترتيب مرتبط بالتوظيف مع أحد الموردين قد ينشئ أو يعطي انطباعًا بإنشاء تضارب مع التزام الموظف بالعمل بما يصب في مصلحة شركة ADM الفضلى. إذا كان يربط الموظف المورد أي علاقة عائلية (زوج/ة، أو طفل، أو أهل، أو أشقاء، أو أجداد، أو حماة، أو حمو، أو عدل، أو سلفة، أو أحفاد، أو شركاء بالمساكنة) بأحد موظفي ADM، أو إذا كان للمورد أي علاقة أخرى مع أحد موظفي ADM يمكن أن تشكل تضاربًا في المصالح، فينبغي أن يفصح المورد لـ ADM عن هذه الحقيقة أو يضمن قيام موظف ADM بذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الصداقات بين الموردين وموظفي ADM حتمية ومقبولة، ولكن يجب ألا تُستخدم للتأثير في قرارات الأعمال.
- **حقوق الإنسان والمسؤولية البيئية** - نتوقع من الموردين احترام حرية تكوين اتحاد أو جمعية والتفاوض الجماعي، ودعم التنوع وتكافؤ الفرص في مكان عملهم، بالإضافة إلى تعزيز صحة كل الأطراف وسلامتهم. يجب أيضًا أن يلتزم الموردين بالقوانين المتعلقة بساعات العمل والأجور والاتجار بالبشر ومنع عمالة الأطفال والسخرة. ويُتوقع من الموردين مزاولة الأعمال بما يتوافق مع التزام ADM بمعايير الحفاظ على البيئة.
- **حماية المعلومات** - يُتوقع من الموردين تأمين المعلومات السرية الخاصة بـ ADM التي يحصلون عليها كجزء من علاقة العمل، والحرص على حمايتها. وبالمثل، يجب ألا يتشارك الموردون مع أي شخص في ADM أي معلومات متعلقة بأي شركة أخرى إذا كان لدى المورد التزام تعاقدي أو قانوني بعدم مشاركة هذه المعلومات.
- **جودة المنتجات وسلامتها** - نتوقع من موردينا تقديم منتجات وخدمات آمنة ومناسبة من حيث الإيفاء بالموصفات المتفق عليها والمعلنة، ومتوافقة مع كل القوانين واللوائح المعمول بها.
- **العقوبات التجارية** - تتوقع ADM من مورديها الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها الخاصة بالعقوبات التجارية في البلدان التي تزاوّل الأعمال فيها. وفي إطار الأعمال التي يجريها الموردون مع ADM، يجب عليهم الامتناع عن الدخول في أي صفقة مع طرف أو بلد خاضع لعقوبات (ما لم ينص قسم الشؤون القانونية على خلاف ذلك) أو استخدام طرف آخر للقيام بأي نشاط لا يمكن تأديته بصورة قانونية مباشرة بسبب عمليات الحظر التي تفرضها العقوبات التجارية.
- **الإبلاغ عن سوء سلوك محتمل** - يمكن للموردين توجيه الأسئلة إلى ADM أو إبلاغها عن المخاوف عبر البريد العادي: P.O. Box 1470, Decatur, IL, USA 62525؛ أو البريد الإلكتروني: [compliance@adm.com](mailto:compliance@adm.com)؛ أو الهاتف: +1-800-637-5843 الرقم الداخلي 4929؛ أو عبر الإنترنت: [www.theadmwayhelpline.com](http://www.theadmwayhelpline.com). يمكن الإبلاغ عن المخاوف بشكل مجهول حيث يسمح القانون بذلك.